تأثير التدخل الخارجي على الوحدة والاستقرار والتنمية في البلدان المغاربية

The Impact of External Intervention on Unity, Stability, and Development in the Maghreb Countries

د. بون ولد باهي: كلية القانون والاقتصاد والتسيير، جامعة نواذيبو، موريتانيا.

***Dr. Boun Oueld Bahi**: Faculty of Law, Economics and Management, University of Nouadhibou, Mauritania.*

Email: b.bahi@ssl.mena@org

https://orcid.org/0009-0000-9798-1359

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2020

تاريخ الاستلام: 2026-06-11 تاريخ القبول: 2026-07-19 تاريخ النشر 2026-08-01

الملخص:

تجادل هذه الدراسة بمحدودية الدراسات العربية والأجنبية التي عالجت إشكالية تأثير التدخل الخارجي في الوحدة والاستقرار والتنمية في المغرب العربي، رغم أهميتها المتزايدة في ظل التحولات الدولية الراهنة، وما تشهده السيادة الوطنية في الإقليم من تراجع بفعل العولمة والثورة الرقمية وثورة الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن التأثيرات الجيوسياسية والإقليمية. وقد تبنّت الدراسة مقاربة شاملة رصدت انعكاسات التدخلات التاريخية في المنطقة، كما هدفت إلى الاشتباك مع الأدبيات المعاصرة التي سعت إلى تبرير هذه الظاهرة بشكل من الأشكال. وانطلاقًا من ذلك، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين التدخل الخارجي وتعقّد قضايا الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والتنمية في البلدان المغاربية، وتبرز هذه العلاقة أكثر تعقيدًا في فترات الأزمات والاضطرابات والثورات، وهو ما يستدعي من صانعي القرار في المنطقة إعادة النظر في تفعيل التعاون المغاربي وتجاوز المعوقات، من أجل تعزيز السيادة الوطنية للإقليم وبناء مقاربات تنموية تكاملية أكثر قدرة على مواجهة التدخلات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الخارجي، المغرب العربي، الوحدة، الاستقرار السياسي، التنمية.

Abstract:

This study argues that Arab and international scholarship addressing the adverse effects of external intervention on unity, stability, and development in the Arab Maghreb countries remains limited, despite the growing significance of this issue in light of ongoing international transformations. These include the erosion of national sovereignty among the region's states as a result of globalization, the digital and artificial intelligence revolutions, and geopolitical and regional changes. The study adopted a comprehensive approach that traced the historical repercussions of external intervention in the region. It also engaged with contemporary literature that has sought, in one way or another, to justify this phenomenon. The study concluded that external intervention is closely associated with the increasing complexity of issues related to national unity, political stability, and development in the Maghreb countries. This relationship becomes even more complex during periods of crisis, unrest, and revolution. Accordingly, decision-makers in the region must reconsider the activation of Maghreb cooperation and address the obstacles impeding it in order to strengthen the national sovereignty of the region's states and develop more integrated approaches to development capable of countering external pressures and interventions.

Keywords: External Intervention, Unity, Stability, Development, the Arab Maghreb.

المقدمة:

يثير موضوع التدخل الخارجي في دول الجنوب، ومن ضمنها البلدان المغاربية، العديد من المخاوف في ظل التراجع المستمر للسيادة الوطنية. ومع أن هذا الموضوع ليس جديدًا، فإنه يعود إلى الحقبة الاستعمارية وما بعدها، بدءًا من نشأة الدولة الوطنية على أرضية من الصراعات الحدودية غير المحسومة، مرورًا بالعديد من المشكلات الاجتماعية الموروثة التي خلّفتها تلك الحقبة داخل النسيج الاجتماعي، ووصولًا إلى التبعية الاقتصادية للمؤسسات الدولية التي كرّست ما بات يُصطلح عليه بالاستعمار الجديد. ولا شك في أن تلك العوامل كان لها أثر عميق في قضايا الوحدة والاستقرار والتنمية في البلدان المغاربية. وإلى جانب ذلك، برزت عوامل جديدة للتدخل المباشر، مثل تدخل الدول القوية في شؤون الدول الضعيفة، وتدخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومنها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني الدولية، وغيرها؛ الأمر الذي يؤكد التراجع المستمر لمفهوم السيادة في زمن العولمة وتكنولوجيا الفضاء المتطورة.

ويبدو الأمر أكثر تعقيدًا مع تنامي ظاهرة التنافس الدولي على دول الجنوب نظرًا إلى أهميتها الاستراتيجية، واستغلال التناقضات المجتمعية داخل الدولة الواحدة، واتخاذ تلك التناقضات الموروثة ورقةً للضغط والتدخل في الشؤون الداخلية. وفي ظل عجز المنطقة عن إنشاء آليات ذاتية لفضّ نزاعاتها وتعزيز عوامل الوحدة والاندماج فيها، ظلّت مخترقة وعرضةً لعدم الاستقرار، في حين يُعدّ الاستقرار شرطًا أساسيًّا لتحقيق التنمية.

مشكلة الدراسة:

تجادل الدراسة بأن معظم مشكلات المنطقة ترجع إلى تراكم آثار مجموعة من سياسات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، سواء أكانت تاريخية أم اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم جغرافية أم ثقافية. وتنصبّ الدراسة على معالجة إشكالية محددة، تتمثل في تأثير التدخل الخارجي عمومًا في قضايا الوحدة والاستقرار والتنمية في بلدان المغرب العربي، فضلًا عن التدخل الخارجي في زمن الحركات الاحتجاجية. وعليه، تروم الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- كيف يؤثر التدخل الخارجي في الوحدة والاستقرار والتنمية في بلدان المغرب العربي؟

ويتفرع من هذا السؤال سؤالان فرعيان، هما:

- كيف يؤثر التدخل الخارجي في المجتمع؟
- كيف يؤثر التدخل الخارجي في الدولة؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأداة الأكثر ملاءمة لطبيعة العوامل الخارجية، وكذلك استعان بالمنهجين المقارن والتاريخي لتتبع وقياس انعكاسات وآثار التدخل على المنطقة في ماضيها وحاضرها، ومستقبلها.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدق ناقوس خطر التدخل الخارجي، وآثاره السلبية على وحدة المجتمعات المغاربية واستقرارها وتنميتها، كما تعد إضافة أكاديمية في ظل محدودية الدراسات العربية والأجنبية التي عالجت إشكالية أثر التدخل الخارجي على صعيد بلدان المغرب العربي، كما تأتي في سياق التحولات الدولية الراهنة، فضلاً عن الجيوسياسية والإقليمية، وحسبها أن تسهم في اثراء المكتبة العربية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ما يلي:

1. رصد مظاهر وانعكاسات الآثار التاريخية للتدخل الخارجي في المنطقة في حاضرها ومستقبلها.
2. رصد المبررات أو الأدبيات المعاصرة للتدخل ومسوغاتها.
3. رصد مظاهر التحرش بقضايا الوحدة والاستقرار والتنمية في المغرب العربي.
4. الآثار الخطيرة للتدخل في زمن الاضطرابات والحركات الاحتجاجية (حالة الربيع العربي).

أولاً: لمحة تاريخية عن آثار التدخل في بلدان المغرب العربي

من الناحية التاريخية، يمكن القول بأن مشاريع التدخل الأجنبي بدأت واضحة مع معيار التقسيم الذي بات مشهورا، وهو تقسيم العالم إلى أول وثان وثالث، وشمال متحضر وجنوب متخلف ومركز مهيمن وأطراف تابعة. فكان افتتاحنا للعصر الحديث بزلزالين كبيرين، وهما انهيار أهم دولتين في المنطقة في ذلك الوقت، أي الدولة العثمانية في المشرق العربي والدولة المغربية في المغرب الإسلامي. حيث قاد انهيار الدولة العثمانية من خلال سايكس . بيكو ووعد بلفور إلى تقاسم الدول الأوروبية الاستعمارية لولاياتها، وقاد في نهاية الأمر إلى فقدان فلسطين عام 1948[1]. ثم جاء الدور

[1] شعيب، علي عبد المنعم (2005): التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، بيروت، دار الفرابي، ص 10 . 11.

على المغرب الذي ظل يتمتع باستمرار الدولة المركزية واستقلاله السياسي حتى الفترة المعاصرة، وتم فرض عليه ثلاث أشكال من الاستعمار: فرنسي في الجنوب، وإسباني في تطوان، ودولي في طنجة[1].

وبغض النظر عن الاعتداءات التي طالت النسيج الاجتماعي في البلد الواحد، فقد خرجنا من هذه المرحلة بنتيجة صعبة للغاية، تمثلت في الانفجار الهائل للدول، حيث أسفرت عملية الاستقلال في إفريقيا عن قيام (53) وحدة سياسية معترفا بها إفريقيا[2]. وعلى صعيد الوطن العربي أسفرت عملية الاستقلال عن قيام (21) وحدة سياسية معترفا بها عربيا. وعلى الرغم من التنوع الذي ميز مختلف دول[3] القارة الإفريقية والقارة العربية المعلقة، فقد لعبت عملية وضع الحدود دورا سلبيا في اندماج المجتمعات، وبناء دولة ما بعد الاستعمار، وهو ما تجلى في نتيجتين أساسيتين: استقلال سياسي واقتصادي ناقصين، واستعصاء الانتقال الديمقراطي.

الأمر الثاني يتعلق بنشأة الدولة الحديثة، كدولة وطنية وقومية، بأجهزتها الأمنية والعسكرية والإدارية، فلم تكن عملية الانتقال من نمط الدول التقليدية سلسة وعادية، وهو ما انعكس مع بداية السبعينات في الصعوبات التي واجهت الدولة في التنمية والبناء، وبدأت ثقة الناس تنهار في مقرراتها مع الإعلان عن فشل المشروع الوطني[4]، والدخول في برامج التقويم الهيكلي عبر حزمة من الاشتراطات غير المتكافئة التي فرضتها المؤسسات الدولية المانحة، والتي كان لها تداعيات كارثية على دول الجنوب.

وهكذا بالرجوع إلى تلك الأعطاب التي طالت المجتمع والدولة في ظل واقع تجزئة الدول وتشرذمها، وعدم قدرة الشعوب في مرحلة ما بعد التحرر والاستقلال الوطني على المقاومة، وكذلك فشل أحزاب ما بعد الاستقلال ومنظمات وهيئات المجتمع المدني في خلق البديل، الأمر الذي عمق من أزمة الدولة المعاصرة، وجعلها تتحول إلى شبه جهاز أو جسم مستورد بحسب التعبير الشائع

[1] المريني، عبد الحق (2012): محطات من تاريخ المغرب المعاصر (1894 . 1956)، منشورات الزمن، العدد (13)، ص88-89.

2 نصر الدين، إبراهيم أحمد (2006): إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، في التواصل والتداخل، أوراق المؤتمر العلمي، الخرطوم، ملتقى الجامعات الإفريقية جامعة إفريقيا العالمية، ص 261-262

3 حريق، إيليا (1989): نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، في: (ندوة) الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 27.

[4] الهرماسي، محمد عبد الباقي (1992): المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص129.

لبرتران بادي[1]، تعاني من أزمة اندماج مجتمعي حادة في معظم البلدان، وكذلك أزمة مواطنة نتيجة قصور مشاريع التحديث وغياب المؤسسية والاستقلالية.

إن الباحث في سياسات التدخل الخارجي، يلاحظ مسألة في غاية الأهمية، وهي أن معظم التدخلات في شؤون المنطقة، كانت تأتي تحت غطاء من الوعود الجذابة، مثل الوعود بالتحديث والتمدن والتنمية، التي قادت إلى استعمار بلاد المغرب الإسلامي، كما قادت وعود القوى الغربية للعرب في المشرق بدولة واحدة مستقلة مقابل إعلانهم الثورة العربية التي سميت بالثورة الكبرى عام 1919، وكانت النتيجة انهزام الدولة العثمانية وانزلاق الأمة العربية إلى أتون الاستعمار الأوروبي تحت أشكال وصيغ مختلفة: انتداب، وصاية، استيطان، واحتلال[2]، ولا تختلف عن ذلك وعود التصحيح الاقتصادي، ووعود الديمقراطية والحكم الرشيد، التي تسببت أحيانا في غزو بعض الأنظمة وإسقاطها.

ثم قيام دولة إسرائيل في قلب المنطقة عام 1948، في وقت كان جزء كبير من الوطن العربي لم يحقق استقلاله، وكانت الأقطار المستقلة لا تزال ترزح تحت التبعية الاقتصادية والسياسية، فكانت الهزيمة أمام إسرائيل عام 1948، وسميت تلك الهزيمة ب "النكبة" على اعتبار أن أسبابها خارجية، ثم مبدأ مسلسل الانقلابات العسكرية، وتولي الحكم أنظمة عسكرية رفعت شعار "سحق إسرائيل وتحقيق الوحدة العربية"، فكانت التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا التي فشلت عام 1961، ما جعل هزيمة عام 1967 ممكنة، وهي التي تعرف ب "النكسة"، ورغم اعتبار حرب 1973 مثلت انتصارا للعرب، إلا أنها قادت إلى اتفاق كامب دايفيد والاعتراف بإسرائيل[3]، وفي المقابل ظهرت مشاريع وحدوية، في بلدان المغرب العربي، فكانت أزمة الصحراء الغربية، التي تركت أزمة مزمنة بين أكبر بلدين في المنطقة إلى اليوم، وهما المغرب والجزائر.

ثانياً: التدخل الخارجي في الأدبيات الدولية المعاصرة

رغم أن القانون الدولي يشدّد بشأن سيادة الدول عموما، وميثاق الأمم المتحدة يؤكد على المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء (المادة (1/2) من الفصل الأول). وجاء في نفس المادة (4/2) ما يلي: (يمتنع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق وأهداف الأمم

[1] ينظر كتابه: بادي، برتران (1996): الدولتان الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة: نخلة فريفر، ط 1، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي.

[2] الشميري، عبد الغني نصر علي (2014): سياسات الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، تقدم الدكتور محمد صالح المسفر، ط 1، بيروت: منتدى المعارف، ص 295.294.

[3] شلق، الفضل (1992): الأمة والدولة والنخبة، مجلة الاجتهاد، العدد 14، ص5 وما بعدها.

المتحدة)، وهكذا فإن مجرد التهديد باستخدام القوة أصبح محظورا في أهم المواثيق الدولية[1]. كما أن ميثاق الأمم المتحدة ميز ما بين النزاعات الدولية التي توجب التدخل، والنزاعات الداخلية. حيث نصت المادة (7/2) على ما يلي: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع). وذلك تجنبا لخطورة المساس بمبدأ أساسي في القانون الدولي، وهو مبدأ السيادة واستقلال الدول ومساواتها، والحد من استخدام القوة بعد الدمار الذي خلفته الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إلا أن الممارسات الدولية، سواء تحت غطاء العمل الجماعي أو الفردي لبعض الدول منذ الحرب العالمية الثانية، تؤكد على انتهاك العديد من قواعد وأعراف القانون الدولي، ما سمح بالمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وخصوصا عبر حقبتين مفصليتين:

- **حقبة الحرب الباردة في ظل منظومة القطبية الثنائية:** حيث تميزت هذه الحقبة بالصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة في النظام العالمي الجديد؛ والاتحاد السوفيتي الطرف المنافس الذي كشفت أزمة الصواريخ الكوبية ضعفه، وكانت جل التدخلات في شؤون الدول الضعيفة متأثرة بصراع القطبين بشكل أو بآخر.
- **حقبة ما بعد الحرب الباردة في ظل منظومة القطب الواحد:** حيث كان لاضمحلال الرادع السوفيتي تفرد الولايات المتحدة التي أضحت بلا منازع القوة العسكرية القادرة على التحرك على نطاق عالمي، وإن كانت ليست كذلك على المستوى الاقتصادي، فقد سمح لها تفوقها العسكري بالإقدام على العديد من المغامرات لبسط السيادة الأمريكية على العالم[2].

وهكذا في ظل عدم توازن القوى بسبب النجاح الباهر لنموذج الدولة القومية في الغرب، وما تحظى به هذه الدولة من شرعية مجتمعية، مقابل تأخر الغالبية العظمى من بلدان الجنوب، إضافة

[1] من جهة أخرى أقام نظام الأمم المتحدة برنامجا متكاملا لحل النزاعات الدولية، بالوسائل السلمية، وذلك في الفصل السادس من الميثاق، كما جعل الباب السابع من الميثاق وقفا على الحلول غير السلمية. وحدد مجال استخدام القوة في ثلاث حالات: حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي للدول (المادة 51)، حالة تنفيذ الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن (المادة 42)، والحالة الأخيرة التي يكون فيها اللجوء إلى القوة مباحا هي حرب التحرير الوطني (المادة 1). ينظر: الزمّالي، عامر (1997): مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، ط 2، تونس، المعهد العربي لحقوق الانسان، ص 13.

[2] تشومسكي، نعوم (1998): إعاقة الديمقراطية الولايات المتحدة والديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 13 . 14.

إلى التطور الحاصل في المنظومة الدولية ما بعد الحربين، التي تحظر أساليب التدخل التقليدية المشار إليها في الميثاق، تكرست مجموعة من الأدبيات في الحقبة المعاصرة سمحت بتنفيذ أعمال فظيعة، مثل إسقاط أنظمة سياسية والاتيان بأنظمة محلها، أو فرض عقوبات اقتصادية تشل الاقتصاد الوطني، كما تقوم بذلك الآن الولايات المتحدة في العديد من البلدان، أو القيام بأعمال عسكرية بشكل مباشر لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية ميدانية. والأكثر خطورة أن هذه الممارسات تتم تحت شعارات وذرائع متعددة، مثل حماية حقوق الأقليات الاثنية، أو مواطنين الدولة بالخارج، أو حماية حقوق الانسان التي باتت من الحقوق الأساسية في الدساتير الوطنية.

فنجد أن الدول القوية كرست مجموعة من الممارسات لتسمح لنفسها بشكل فردي أو في إطار تحالف دولي بالتدخل والمساس من سيادة الدول الضعيفة بذريعة التدخل الدولي الإنساني، وهو اتجاه أضحى يتبناه المجتمع المدني الدولي، والعديد من المنظمات والهيئات الدولية التي باتت تمارس وظائف شبيهة بـ "مجالس الرقابة على الدول". ولعل الأمثلة البارزة لتدخل بعض الدول القوية في وقتنا الحالي حالات: التدخل في ليبيا، واليمن، وسوريا، حيث أظهرت تجارب "الربيع العربي" أشكالا وصورا جديدة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مثل التدخل ضد إرادة الشعوب (الحالة السورية)، والتدخل ضد الدولة (الحالتين اليمنية والليبية)، مع أن العديد من المجازر التي حصلت في مصر (رابعة والنهضة) وتحصل في فلسطين المحتلة يوميا، وفي بعض بلدان العالم لا تثير فضول الدول القوية وشغفها للتدخل.

هناك أسلوب آخر للتدخل، وهو التدخل من أجل فرض الديمقراطية الذي قد يتطلب تدخلا عسكريا، أو قد يتم اللجوء إلى أسلوب التدخل عبر ما يعرف بالمشروطة أو المشروطية الديمقراطية وهذه الأخيرة كشكل من أشكال التدخل الاقتصادي. وقد تبنت السياسة الخارجية الأمريكية أسلوب المشروطة الديمقراطية منذ أواخر عقد السبعينيات، ثم فرنسا إبان قمة "لابول" عام 1989، حيث فرضت على الدول التي كانت خاضعة لنفوذها في إفريقيا ومن ضمنها البلدان المغاربية، القيام بإصلاحات سياسية مقابل تقديم المساعدة الاقتصادية والفنية، وعلى ذلك النحو سار الاتحاد الأوروبي واليابان والدول الاسكندنافية، من دون إغفال التطبيق العملي لسياسة المشروطية من طرف المؤسسات المالية الدولية وخصوصا مؤسسات بريتون وودز[1].

يضاف إلى ذلك التدخل من أجل الحرب على الإرهاب، الذي عرف انتشارا واسعا بعد هجمات 11 سبتمبر عام 2001، حيث نجحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دابليو بوش في شن ما عرف بسم "الحرب العالمية على الإرهاب"، وعُرف ميل قوى إقليمية ودولية إلى استخدام القوة المسلحة

[1] سعدي، محمد (2019): الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي، سياسات عربية، العدد 36، ص78.

ضد دول أخرى، بدعوى مكافحة الإرهاب. ويدخل في هذا الإطار مفهوم "الحرب الوقائية" التي بموجبها يمكن لأي دولة أن تعطي لنفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية جماعة أو دولة أخرى ترى أنها تمثل خطرا أو تهديدا محتملا لها أو لمصالحها، وعلى هذا الأساس استندت الولايات المتحدة في شن حربها ضد أفغانستان لإسقاط نظام طالبان، وحربها على العراق عام 2003، وإن كان مبرر الإرهاب لم يكن واردا في العراق. كما يدخل في هذا الإطار التدخل الدولي العسكري الذي قادته فرنسا لطرد ما وصفته بالجماعات الإرهابية والمتطرفة من شمال مالي عام 2013[1]. وإلى جانب مفهوم الحرب الوقائية، يظهر توجه عام لدى القوى الدولية العظمى إلى تبني مفهوم الحرب بالوكالة، والأمثلة البارزة على ذلك تجنيد دول الساحل الخمس (موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، وتشاد) لمحاربة الإرهاب بالوكالة عن فرنسا وأمريكا، حيث عملت فرنسا من أجل انسحاب قوتها في المنطقة (برخان)، في حين تتغلغل أمريكا عبر "الأفريكوم" بالتدخل في شؤون دول المنطقة[2]، على نحو وصفه الخبير المصري حمدي عبد الرحمن بالمساعي الأمريكية ل "عسكرة الساحل الإفريقي"[3].

ثالثاً: التدخل وقضايا الوحدة والاستقرار والتنمية في البلدان المغاربية

يقول برتراند بادي: (إن مبدأ السيادة لم يكن موجودا دائما وإنه لا ينتمي إلى التاريخ، بل إلى حقبة تاريخية معينة، وإن هذا المبدأ تم بناؤه من أجل التمييز المطلق بين الداخل والخارج، ولكن هذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبيا، فالتناقضات والتساؤلات وعدم اليقين أصبحت ميزة المسرح الدولي الوليد). ولعل لفظة "عدم اليقين" في زمن الثورة الرقمية وسرعة انتشار المعلومات والأفكار، وتحول العالم إلى قرية صغيرة أكثر دقة، وهو ما يثير مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للدارسين والمتهمين بسياسات الهوية الوطنية، وقضايا التدخل في شؤون الدول، كما يبرز الجدل بين علماء السياسة والعلاقات الدولية، حول التوفيق بين "نظرية السيادة" وتبرير الاستبداد الداخلي، وبين "نظرية التدخل الانساني" وتسلط الدول القوية على الدول الضعيفة[4].

ولذا ظهر اتجاه عريض من الكتاب في الشمال والجنوب، يقول عموما بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة، نتيجة دورها المتزايد في تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم، كما أنها باتت تخترق الولاءات القديمة، كالولاء للوطن، أو الأمة، أو الدين وإحلال ولاءات جديدة

[1] هيكل، فتوح أبو دهب (2014): التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، ط 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 8 . 9.

[2] شابير الدين، إبراهيم (2013): الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

[3] عبد الرحمن، حمدي (2013): الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، الدوحة: الجزيرة نت.

[4] بوبوش، محمد (2006): أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص119.

محلها، وهو ما يؤدي بشكل عام إلى تراجع الدولة كممثل للمجتمع، وولاء المجتمع للدولة، وانحسار نفوذ الدولة لصالح قوى أخرى كمنظمات المجتمع المدني الدولي، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية العالمية[1].

وبالتالي فإن وجود ولاءات مزاحمة للدولة، لا شك أنها تقود إلى المساس بوحدة المجتمع وتفككه إلى كيانات إثنية وعصبوية وما دون الوطنية[2]. خصوصا إذا كانت بذور التفكك والانقسام هندستها العوامل الخارجية عن قصد مع سبق الإصرار والترصد، وليست حالة البلدان المغاربية بمنأى أو ببعيد، فقد رثت عن الحقبة الاستعمارية إرثا ثقيلا، مِثلُها في ذلك بلدان العالم الثالث بشكل عام، وإفريقيا بشكل خاص، التي وضع الاستعمار الأوروبي معظم حدود دولها، ولا سيما بعد مؤتمر برلين 1884.1885، دون مراعاة لوحدتها الوطنية، وواقعها الاجتماعي والتاريخي، مما أدى إلى انشطار القبيلة الواحدة، أو أية جماعة اثنية أخرى بين دولتين أو أكثر[3]. أما على صعيد بلدان المغرب العربي فقد زرع الاستعمار في كل قطر من أقطاره مشكلا وأزمات للمساس من وحدته المجتمعية ووحدته الترابية ومقدراته التنموية، ونأخذ على سبيل المثال الحالتين الموريتانية والمغربية، حيث يتم التحرش بوحدة المغرب الترابية عبر قضية الصحراء، ويتم التحرش بموريتانيا عبر قضية الزنوج، وقضية الأرقاء السابقون[4]، كما تُستغل بعضُ التناقضات المجتمعية في الجزائر وتونس وليبيا لإحياء البنى التقليدية والجهوية، مثل قضية القبائل في الجزائر، والفدرالية في ليبيا، وذلك لافتعال النزاعات الأهلية وإعاقة المشروع الوطني.

والحال أن المتتبع لتاريخ المنطقة، سيلاحظ أن العديد من المشاكل الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تبرز من حين إلى آخر، لم تكن موجودة في السابق، فقد ظلت الشعوب المغاربية عبر التاريخ متعايشة تجمعها دار الإسلام، حتى قبل ظهور ما سُميّ بالرابطة الوطنية في ظل الدولة الحديثة، التي كان من المفروض أن تعزز من الروابط المحلية، وكذلك من روابط الجوار، بعد مرور أكثر من نصف قرن من الاستقلال والتحرر. إذ لم يكن عامل التنوع والتعدد (عرب، أمازيغ، أفارقة)، معرقلا بل مثل عامل ثراء وقوة وتكامل جهود ثلاث حضارات عريقة وهي: الحضارة العربية والأمازيغية والإفريقية.

[1] المصدر السابق، ص 123.

[2] المصدر السابق، ص 124.

[3] بغدادي، عبد السلام إبراهيم (1993): الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه (23)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص27.

[4] حسين، عدنان السيد (1997): البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة، في: النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص123.

بيد أن مساعي السياسيات البربرية الاستعمارية للتحرش بمستقبل المنطقة ترجع إلى التاريخ البعيد من خلال استراتيجيات ومخططات يعلمها الجميع، بداء من محاولات ضم الجزائر من فرنسا، مرورا بمساعي "الظهير البربري" 16 ماي 1930 لتقسيم المغرب[1]، وانتهاء بالتحكم في الخريطة الديمغرافية لموريتانيا، من أجل عزل الأفارقة عن العرب، وكذلك الخريطة الديمغرافية لليبيا، من أجل تكريس نفس الأهداف وخصوصا مناطق الجنوب. فكانت النتيجة الحتمية نزاعات أهلية عبثية، وتوترات إقليمية مفتعلة، وهو ما ترك المجال أمام المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية، فجاء النزاع المغربي . الجزائري، الذي أزّم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين حتى العام 1988[2]، ولا تزال آثار هذا النزاع رغم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي في 1989/2/17، تعيق من وحدة وتكامل البلدان المغاربية.

وبناء عليه فإنه لا بد للوقوف في وجه ظاهرة التحرش بالمنطقة، وبمقدراتها الاقتصادية والبشرية، من إيجاد حلول مغاربية للمشاكل الداخلية والبينية والموروثة، والتي لا يمكن أن يتم التغلب عليها إلا عبر مجابهة أشكال وأنواع الاستعمار القديم والجديد، فرهان الوحدة هو الشرط الأساسي للاستقرار والتنمية، أما ما يخص الخطابات البلاغية حول الإرهاب، فأظن أن حرب الإرهاب ينبغي أن تسبقها حرب شاملة عادلة، من أجل الاستقرار والتنمية.

رابعاً: التدخل في زمن الاضطرابات والحركات الاحتجاجية

قبل اندلاع ما سمي بـ"الربيع العربي" أواخر العام 2010 وبداية العام 2011، حصلت أحداث جسام لا تزال عالقة بالذاكرة، راح ضحيتها العديد من دول العالم الثالث، فأُسقط نظام طالبان في أفغانستان 2001، ونظام صدام حسين في العراق عام 2003، وتحولت أفغانستان والعراق إلى دولتين فاشلتين مُصدّرتين للتنظيمات الإرهابية: القاعدة وداعش، ولم تتوقف حملة التفتيت هذه عند هذا الحد، فجاء الدور على السودان، كمقدمة لشكل جديد من التفتيت وهو تفتيت قطر برمته، وفقد وحدته المجتمعية والترابية.

حدث ذلك في اللحظة التي غصّت فيها الشوارع العربية بالجماهير، مطالبة بنظم ديمقراطية مدنية ووضع حد للحكم العسكري الجائر في المنطقة. حيث أعلنت نتيجة الاستفتاء بتقسم السودان في 7 فبراير 2011، إلى دولتين: دولة في الجنوب ودولة في الشمال، وهو درس لا شك أن السودان

[1] الجابري، محمد عابد (1988): المغرب المعاصر الخصوصية والهوية .. الحداثة والتنمية، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص 80.

[2] حسين، عدنان السيد (1997): البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة، مرجع سابق، ص129.

أراد أن يقدمه للعرب على إخفاق دول ما بعد الاستعمار في إدارة التنوع الثقافي لمجتمعاتها[1]، وذلك قبل موجة التفتيت التي حدثت جراء إسقاط بعض الديكتاتوريات العربية، وعصفت بليبيا واليمن، مؤكدة نبوءة الباحث المصري المرحوم محمد حسنين هيكل عام 2008، والتي يمكن تعميمها على نوايا الدول القوية تجاه الدول الضعيفة، عندما قال:

(إن الأمريكيين عادة ما يخططون على مدى قرن كامل لما يريدون أن يصنعوه بالعالم. فهم قد خططوا للصين، وخططوا لليابان، وخططوا لأوروبا الغربية، ولأوروبا الشرقية، غير أن مخططاتهم لم تنجح إلا في منطقة الشرق الأوسط)، ويُرجِعُ سبب هذا النجاح إلى قصور العرب في المقام الأول[2].

طبعا لا نناقش هنا مخططات نظرية المؤامرة، وهل كان انفجار الحركات الاحتجاجية عام 2011 مؤامرة خارجية أم حركة تغيير داخلية؟ وإنما مظاهر تلاشي فكرة السيادة الوطنية، في زمن انفجار الدول من الداخل، أي زمن الحركات الاحتجاجية والثورات والانتفاضات، وذلك في ظل الظروف الراهنة للمجتمع الدولي المعولم، إذ تكاد لم تعد هناك حواجز بين الداخلي والخارجي.

لقد برهنت مخرجات الحركات الاحتجاجية على مسألتين في غاية الأهمية:

- المسألة الأولى أنها عفوية، ولا يمكن التنبؤ بها أو بمآلاتها.
- أما المسألة الثانية وهي أنها تتميز بسرعة الانتقال من الاجتماعي إلى السياسي، ومن الاحتجاج إلى الثورة.

فهذه الأحداث التي تبدو ظاهريا داخلية، تسببت في إسقاط أربعة أنظمة سياسية عام 2011، وهي على التوالي نظام زين العابدين بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر ونظام معمر القذافي في ليبيا ونظام علي عبد الله صالح في اليمن، وتسببت "الموجة الثانية عام 2019"، في إسقاط نظامين سياسيين وهما نظام عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، ونظام عمر البشير في السودان، و"الموجة الثالثة" في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024، ولئن كانت هذه الموجات عرفت تدخلا عسكريا في ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي، واختراق مبدأ سيادة الدول في كل من سوريا واليمن، فإن آثارها على قضايا الوحدة والاستقرار والتنمية جديرة بأن تأخذ منها الدروس والعبر، خصوصا إزاء مظاهر تفكك بعض دول المنطقة، وتحول بعضها إلى دول فاشلة توشك أن تنهار.

[1] البشير، عبد الله الفكي (2012): الإخفاق في إدارة التنوع، في: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 66.

[2] حمد، النور (2012): انفصال جنوب السودان: نظرة كلية في مفترق التحول الماثل، في: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المرجع السابق، ص 48.

الخاتمة:

انصبت هذه الدراسة على موضوع التدخل الخارجي بوصفه حقيقة تاريخية وراهنة، ذات آثار كابحة للبناء والتغيير في بلدان المغرب العربي، حيث رصدت مجموعة من الصدمات الناتجة عنه تستوجب إعادة النظر فيها من قبل صناع القرار والمهتمين؛ أبرزها صدمة الاستعمار التي أعاقت التطور الطبيعي للدول التقليدية، مما أدى إلى استيراد النموذج الأوروبي الحديث للدولة دون مراعاة الخصوصيات المحلية، ثم صدمة ترسيم الحدود التي قسمت المجتمعات الأهلية، حتى طالت القبيلة الواحدة في بعض البلدان فشطرتها بين دولتين أو أكثر، وأخيراً صدمة مرحلة الاستقلال الوطني التي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي والتنموي، مخلفة إخفاقات تراكمية لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم.

نتج عن هذه الصدمات العديد من النزاعات الحدودية والأهلية، وهو ما أضعف كيانات ما بعد الاستعمار، وجعلها تحمل معها إرثا ثقيلا مليئا بالمتاعب.

بناء على الملاحظات أعلاه، فإن المشكلة التي تواجه دول الجنوب ومن ضمنها بلدان المغرب العربي، والتي هي في غاية الخطورة، تتمثل أساسا في التراجع الملحوظ لمبدأ عدم التدخل، ومبدأ المساواة بين الدول في السيادة، نتيجة سماح الدول القوية لنفسها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث تدق هذه العملية ناقوس خطر الوحدة الوطنية، فضلا عن دور التأثير المتزايد لمنظمات وهيئات المجتمع المدني الدولي.

ولا جدال بأن التوجه الدولي المعاصر نحو إقرار بعض المبادئ، مثل مبدأ التدخل الإنساني، ومبدأ التدخل من أجل الديمقراطية، ومبدأ التدخل من أجل محاربة الإرهاب، توجه محمود ومرغوب، إلا أنه في ظل غياب المعايير وسياسة الكيل بمكيالين تضيع المبادئ، وفي هذا الصدد تستنتج الدراسة أنه كلما ارتفعت وتيرة التدخل في بلد معين، كلما كانت فيه قضايا الوحدة والاستقرار والتنمية معقدة وصعبة.

توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

1. تفعيل التكامل المغاربي الأمني والاقتصدي، من أجل تعزيز السيادة الوطنية للإقليم والتغلب على التحديات الراهنة.
2. تفعيل اتحاد المغرب العربي، وانشاء آلية مغاربية دائمة للتشاور وإدارة الخلافات وتسوية النزاعات الداخلية.
3. الشروع في مفاوضات مغاربية هادئة لتسوية مشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر بما يخدم مصالح شعوب المنطقة.

4. اتخاذ موقف مغاربي موحد من الشركاء الدوليين الكبار (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي) لتحسين شروط التبادل التجاري.
5. بناء نموذج تنموي مغاربي انطلاقا من مقدرات المنطقة الهائلة، بما يساهم في الحد من البطالة والهشاشة والجريمة والإرهاب.

قائمة المصادر والمراجع:

- بادي، برتران. (1996). الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام (نخلة فريفر، ترجم). (ط 1). الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي.
- البشير، عبد الله الفكي. (2012). الإخفاق في إدارة التنوع. في انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص (ط 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بغدادي، الوحدة عبد السلام إبراهيم. (1993). الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا (سلسلة أطروحات الدكتوراه، 23) (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوبوش، محمد. (2006). أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية. في السيادة والسلطة: الآفاق الوطنية والحدود العالمية (سلسلة كتب المستقبل العربي، 56) (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تشومسكي، نعوم. (1998). إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية (ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد. (1988). المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية .. الحداثة والتنمية (ط 1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- حريق، إيليا. (1989). نشوء نظام الدولة في الوطن العربي. في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة) (ج 2/1) (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين، عدنان السيد. (1997). البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة. في النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الزمّالي، عامر. (1997). مدخل إلى القانون الدولي الإنساني (ط 2). تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
- سعدي، محمد (2019): الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي، سياسات عربية، العدد 36.

- شابير الدين، إبراهيم (2013): الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- شعيب، علي عبد المنعم. (2005). التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر (ط 1). بيروت: دار الفرابي.
- شلق، الفضل (1992): الأمة والدولة والنخبة، مجلة الاجتهاد، العدد 14.
- الشميري، عبد الغني نصر علي. (2014). سياسات الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح (تقديم محمد صالح المسفر) (ط 1). بيروت: منتدى المعارف.
- عبد الرحمن، حمدي (2013): الغرب وعسكرة الساحل الإفريقي، الدوحة: الجزيرة نت.
- المريني، عبد الحق. (2012). محطات من تاريخ المغرب المعاصر (1894 . 1956). منشورات الزمن، (13).
- نصر الدين، إبراهيم أحمد. (2006). إشكالية بناء الدولة في إفريقيا. في التواصل والتداخل: أوراق المؤتمر العلمي. الخرطوم: ملتقى الجامعات الإفريقية – جامعة إفريقيا العالمية.
- الهرماسي، محمد عبد الباقي. (1992). المجتمع والدولة في المغرب العربي (ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هيكل، فتوح أبو دهب. (2014). التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية (ط 1). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.